

Distr.: Limited  
1 November 2005  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الستون

اللجنة الثانية

البند ٥٤ (ج) من جدول الأعمال

العملة والاعتماد المتبادل: الهجرة الدولية والتنمية

إسبانيا، ألمانيا، إيطاليا، البرازيل، تركيا، الجزائر، شيلي، فرنسا، الفلبين: مشروع قرار

## التحويلات

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها التي تبرز البعد الإنمائي للهجرة الدولية، لا سيما قراراتها  
٢٤١/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وكذلك قراراتها ٢٧٠/٥٧ بء المؤرخ  
٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، و ١٩٠/٥٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،  
و ٢٠٨/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،

وإذ تدرك أن تدفقات التحويلات تمثل جانبا مهما من جوانب الهجرة الدولية تترتب  
عليه آثار ملحوظة في اقتصادات البلدان المستفيدة،

وإذ تدرك أيضا أن التحويلات آخذة في الارتفاع باضطراد في جميع أرجاء العالم  
وأنها تمثل مصدرا مهما من مصادر رأس المال بالنسبة إلى العديد من البلدان النامية  
والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية،

وإذ تعترف بأن التحويلات تمثل مصدرا للتمويل بالنسبة إلى البلدان النامية يجلب  
إليها العملة الأجنبية دونما التزام عليها ويكمل المدخرات المحلية فيها، مشكّلة بذلك دعامة  
مهمة لتجميع رأس المال والتنمية وتخفيف حدة الفقر،

**وإدراكاً منها أنه** في حين أن المبادرات الأخيرة التي اعتمدها أصحاب المصلحة المعنيين أدت إلى إحراز تقدم صوب تيسير نقل التحويلات وخفض تكاليفها، فإن التكاليف التي يتكبدها المهاجرون لا تزال مرتفعة ويمكن العمل على خفضها،

**وإذ تلاحظ أن العديد من المهاجرين المحرومين من الحصول على خدمات مالية منتظمة يلجأون إلى استخدام وسائل غير رسمية لنقل التحويلات،** كثيراً ما تكون أقل شفافية وأماناً ويمكن عن طريقها تحويل الأموال إلى أنشطة غير مشروعة، علاوة على أنها تميل إلى أن تكون أكثر تكلفة من غيرها،

**وإذ تأخذ في الحسبان أن التحويلات تشكل مصادر خاصة لرأس المال،** فينبغي للحكومات إذن، في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، تحسين التدابير المنظمة لها بما يتلاءم مع تدفقها،

١ - **تطلب إلى الأمين العام أن يواصل، في حدود الموارد الحالية، استعراض الآثار المترتبة على نقل التحويلات في اقتصادات البلدان المستفيدة،** لا سيما فيما يتعلق بدورها في تخفيف حدة الفقر؛ وكذلك آثار الممارسات والمبادرات الأخيرة التي يمكن الاستفادة منها كممارسات مثلى للعمل في المستقبل؛

٢ - **تهيب بالحكومات تشجيع وضع الأنظمة المراعية لتدفقات التحويلات المواتية للأسواق، على نحو حقيقي، مع إيلاء العناية الواجبة للحاجة إلى تشجيع الاستجابة الشاملة التي تتضمن نهجاً يوازن بين أهداف مكافحة تمويل الأنشطة غير المشروعة،** بما في ذلك تمويل الإرهاب، وتيسير نقل التحويلات؛

٣ - **تشجع جميع أصحاب المصلحة المعنيين على السعي إلى وضع تدابير تستهدف تيسير إمكانية الوصول إلى المصارف والمؤسسات المالية في البلدان مصدر التحويلات،** بما في ذلك إثبات الهوية عن طريق القنصليات وحملات التوعية بالأموال المالية؛ وتدعو البلدان إلى تشجيع إقامة نظم مالية سليمة وموثوق بها، تكون من ثم تشكل دعامة للشمول المالي؛

٤ - **تدعو الحكومات والقطاع الخاص إلى اتباع أساليب مالية مبتكرة كوسيلة لتعزيز الاستخدام المثمر للتحويلات عن طريق خطط الائتمانات الصغرى،** والحسابات المدرة للفائدة وغير ذلك من الأدوات المالية؛

٥ - **تشجع الحكومات على تعزيز المنافسة في سوق نقل التحويلات،** في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، مما يتيح زيادة عدد الوكلاء العاملين في هذا المجال بالأسواق؛

٦ - تشجع جميع أصحاب المصلحة على دراسة الأساليب التي تتيح التعريف على نحو أفضل. بممارسات ومنتجات ورسوم المؤسسات المالية وغيرها من وكلاء تحويل الأموال، وذلك لتوفير كافة المعلومات المناسبة عن الأسواق؛

٧ - تدعو الحكومات إلى استخدام الأنظمة الإحصائية الحالية استخداماً أكثر فعالية فيما يتعلق بتدفقات التحويلات، على اعتبار أن توافر البيانات الموثوق بها له أهمية كبرى في الإلمام بالعواقب الاقتصادية للتحويلات إماماً تاماً وتعظيم أثرها في التنمية إلى أقصى حد؛

٨ - تشجع إبرام الاتفاقات بين المؤسسات المالية في بلدان المصدر والبلدان المستفيدة، التي قد تشمل تقديم المساعدة التقنية إلى مؤسسات مالية صغيرة في البلدان المستفيدة.